



2026/6/13

# الإصلاحات النقدية والمالية العاجلة في ظل أزمة تصدير النفط وتضخم النفقات التشغيلية في العراق

د. علي الراوي

● ورقة سياسات

## الإصلاحات النقدية والمالية العاجلة في ظل أزمة تصدير النفط وتضخم النفقات التشغيلية في العراق

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الإصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. علي الراوي / دكتوراه في الاقتصاد النقدي

### عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غير ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عملية جيّدة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات بيتناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## 1. الملخص التنفيذي

- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي واحدة من أهم الخطوات الإصلاحية المطلوبة خلال المرحلة المقبلة، ليس بسبب انخفاض الإيرادات النفطية فقط، بل لأن طبيعة الإنفاق الحالية لم تعد قادرة على مواكبة التحديات الاقتصادية المتزايدة.
- الإصلاح المطلوب لا يعني تقليل الرواتب أو الإضرار بالطبقات المحدودة الدخل، بل مراجعة بنية الإنفاق نفسها، وتقليل الهدر المالي والإداري، وإعادة تقييم الأولويات الحكومية بصورة أكثر واقعية وكفاءة.
- اعتماد مبدأ «كفاءة الإنفاق» بدلاً من «حجم الإنفاق»، بحيث يتم قياس نجاح المؤسسات الحكومية بمستوى الإنتاج والخدمات والنتائج الفعلية، لا بعدد الموظفين أو حجم المخصصات المالية فقط.
- مراجعة العقود والمصروفات غير الضرورية.
- زيادة الاعتماد على الأنظمة الرقمية والحوكمة الإلكترونية.
- توجيه جزء أكبر من الموازنة نحو المشاريع الإنتاجية والاستراتيجية.
- إن الكثير من أصحاب المشاريع داخل العراق يواجهون ضغوطاً يومية من تعدد الجهات الرقابية والإدارية، حيث يجد المستثمر نفسه محاصراً بين الموافقات والإجراءات والمتابعات من جهات متعددة، مثل البلديات والدفاع المدني والضريبة والأمانة والدوائر التنظيمية الأخرى، الأمر الذي يخلق بيئة طاردة للاستثمار بدل أن تكون جاذبة له.
- معالجة تداخل الصلاحيات وتحول بعض الإجراءات إلى مصدر ضغط وابتزاز يرهق صاحب المشروع ويجعله يفكر بالانسحاب بدل التوسع.

- الانتقال من عقلية التعقيد إلى عقلية تسهيل الأعمال عبر بناء مؤسسات تتعامل مع المستثمر بوصفه عنصراً أساسياً في بناء الاقتصاد الوطني، لا مجرد جهة تحتاج إلى المزيد من الموافقات والروتين.
- الاهتمام بالقطاع المصرفي الخاص بوجوب أن يكون له دور أكبر في دعم الاقتصاد الحقيقي بدل الاكتفاء بالنشاطات التقليدية قصيرة الأمد ويكون تمويل المشاريع وفق نسب الإنجاز الفعلية، والمتابعة الدورية للمشاريع الممولة، وتقديم الاستشارات والدعم الإداري للمستثمرين، وربط التمويل بالإنتاج والتشغيل الحقيقي، وتقديم ضمانات معقولة تشجع المستثمر الجاد بدل تعقيده بشروط شبه مستحيلة.
- إعادة تنظيم السوق العراقية بصورة أكثر تنافسية ومرونة، فخلق بيئة عمل منتجة يتطلب وجود منافسة حقيقية تدفع نحو تطوير المهارات ورفع الإنتاجية، سواء من خلال تدريب الكوادر المحلية أو تنظيم استقطاب العمالة الأجنبية وفق احتياجات السوق الفعلية وشروط واضحة تضمن نقل الخبرات وتحفيز العامل المحلي على التطور والمنافسة.
- تطوير عمل دائرة مسجل الشركات وتحويلها من جهة إدارية معقدة إلى مؤسسة خدمية مرنة تساعد على تأسيس الأعمال بسرعة ووضوح وشفافية.
- إن حماية الدينار العراقي لا يمكن أن تعتمد فقط على ضخ الدولار في السوق أو التدخل المؤقت، لأن المشكلة الحقيقية ترتبط ببناء الثقة الاقتصادية طويلة الأمد. كما أن استمرار الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي خلق بيئة مناسبة للمضاربة والتهرب وتحقيق الأرباح السريعة على حساب الاستقرار النقدي فكلما اتسعت هذه الفجوة، ازدادت

عمليات الاستفادة غير المشروعة من فرق السعر، وتحولت بعض النشاطات الاقتصادية من الإنتاج والتجارة الحقيقية إلى المضاربة على العملة فقط.

- المرحلة الحالية تتطلب إصلاحات نقدية أكثر عمقاً وهدوءاً، تقوم على تحقيق التوازن بين حماية الاحتياطي النقدي، وضمان استمرار التجارة والاستيراد الحقيقي، وتقليل المضاربة داخل السوق الموازي.
- من الضروري أن تعمل السياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة على توجيه الدولار نحو النشاط الاقتصادي الحقيقي فقط، عبر تشديد الرقابة على التحويلات الوهمية والعمليات غير الإنتاجية، مع تسهيل الإجراءات أمام التجار والمستوردين الحقيقيين الذين يشكلون العمود الفقري لحركة السوق.
- تعزيز الثقة بالدينار العراقي من خلال توسيع استخدام الأنظمة المصرفية والدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد المفرط على النقد الورقي، إضافة إلى تشجيع أدوات الادخار والاستثمار بالدينار بدل بقاء السوق معتمدة نفسياً بالكامل على الدولار.
- من الضروري أن تترافق الإجراءات النقدية مع خطاب حكومي واضح وشفاف يطمئن الأسواق والمواطنين، لأن جزءاً كبيراً من التقلبات النقدية في العراق يرتبط بالشائعات وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية.
- إن حماية الدينار العراقي خلال المرحلة المقبلة تتطلب إصلاحاً اقتصادياً متكاملاً، لا مجرد إجراءات نقدية مؤقتة تُستخدم لاحتواء الأزمات قصيرة الأمد.

## ١١. المقدمة

يمرّ العراق اليوم بمرحلة اقتصادية تُعد من أكثر المراحل حساسية منذ سنوات طويلة، ليس فقط بسبب التحديات المالية التقليدية، بل نتيجة تزامن عدة أزمات معقدة في وقت واحد، بعضها داخلي ناتج عن تراكمات اقتصادية وإدارية امتدت لسنوات، وبعضها خارجي يرتبط بالتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة، والتي باتت تؤثر بشكل مباشر على استقرار أسواق الطاقة وحركة التجارة العالمية.

لقد بُني الاقتصاد العراقي طوال العقود الماضية على مورد واحد يكاد يكون المصدر الرئيسي للحياة المالية للدولة، وهو النفط. ومع أن هذا المورد وفّر للعراق تدفقات مالية ضخمة في فترات ارتفاع الأسعار والاستقرار السياسي، إلا أن الاعتماد المفرط عليه جعل الاقتصاد شديد الحساسية أمام أي اضطراب سياسي أو أفني أو اقتصادي قد يصيب أسواق الطاقة العالمية. فالدول التي تعتمد على مورد واحد، غالباً ما تبدو قوية في أوقات الوفرة، لكنها تصبح أكثر هشاشة عند أول اختبار حقيقي.

واليوم، ومع تصاعد التوترات الإقليمية واحتمالات تعطل أو تقييد حركة تصدير النفط عبر مضيق هرمز، يواجه العراق تحدياً استثنائياً يتمثل في الخوف من تراجع التدفقات المالية التي يعتمد عليها بشكل شبه كامل في تمويل الرواتب والنفقات التشغيلية والمشاريع والخدمات العامة. وتزداد حساسية هذا المشهد في ظل تضخم حجم الإنفاق الحكومي، وارتفاع أعداد الموظفين، وتراكم الالتزامات المالية المؤجلة، إضافة إلى الضغوط التي رافقت تأخر تشكيل الحكومة وما نتج عنه من تباطؤ في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإصلاحية.

إن أخطر ما تواجهه الاقتصادات الريعية لا يتمثل فقط في انخفاض الإيرادات، بل في فقدان القدرة على المناورة عند وقوع الأزمات. فحين

تصبح الدولة مسؤولة عن تمويل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، وعن إعالة ملايين المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن أي اضطراب في الإيرادات يتحول بسرعة إلى ضغط نقدي واجتماعي ونفسي يمتد أثره إلى السوق والمواطن والمستثمر في آن واحد.

ومن هنا، فإن المرحلة الحالية لا تتطلب حلولاً مؤقتة أو معالجات آتية فحسب، بل تحتاج إلى رؤية إصلاحية متوازنة تجمع بين حماية الاستقرار النقدي من جهة، والبدء بخطوات اقتصادية حقيقية تُقلّل من هشاشة الاقتصاد العراقي على المدى المتوسط والطويل من جهة أخرى. فالأزمات الكبرى، رغم قسوتها، قد تتحول أحياناً إلى لحظة مراجعة تاريخية تعيد ترتيب الأولويات، وتدفع نحو بناء نموذج اقتصادي أكثر استقراراً واستدامة.

وعليه، تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة واقعية للتحديات النقدية والمالية الراهنة، مع طرح مجموعة من الإجراءات الإصلاحية العاجلة والقابلة للتطبيق، بهدف مساعدة الحكومة الجديدة على عبور المرحلة الحالية بأقل الخسائر الممكنة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة التقلب.

### III. هشاشة الاقتصاد الريعي واعتماد العراق المفرط على

#### النفط

يعلم الجميع، ولا يخفى على أهل الاختصاص والمراقبين للشأن الاقتصادي العراقي، أن المشكلة الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ سنوات طويلة تتمثل في الاعتماد المفرط على النفط، مقابل إهمال واضح لبقية القطاعات الإنتاجية والتنموية. وهذا الاعتماد لم يجعل الاقتصاد العراقي قوياً بقدر ما جعله شديد الحساسية أمام أي تغير خارجي، سواء كان سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً، حتى أصبحت الأسواق العالمية والتوترات الإقليمية قادرة

على التأثير المباشر في الاستقرار المالي الداخلي للعراق.

واليوم، نرى بوضوح كيف أن التوترات الإقليمية الأخيرة، واحتمالات إغلاق مضيق هرمز أو تعطل حركة الملاحة فيه، شكّلت عبئاً نفسياً واقتصادياً كبيراً على الدولة والسوق معاً، وأظهرت هشاشة الاقتصاد العراقي بكل معانيها. فالعراق لا يملك منافذ اقتصادية متنوعة يستطيع من خلالها امتصاص الصدمات، بل يعتمد بصورة شبه كاملة على استمرار تدفق الإيرادات النفطية اليومية لتمويل الموازنة العامة، والرواتب، والنفقات التشغيلية، والخدمات الأساسية.

إن أخطر ما في الاقتصادات الريعية ليس فقط ارتباطها بمورد واحد، بل تحوّل الدولة فيها إلى المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية بأكملها. فالسوق المحلية، وحركة التجارة، والسيولة النقدية، وحتى القدرة الشرائية للمواطن، أصبحت جميعها مرتبطة بالإنفاق الحكومي الممول من النفط. وهذا ما يجعل أي اضطراب في الصادرات أو الأسعار النفطية يتحول بسرعة إلى ضغط نقدي ومالي واجتماعي واسع التأثير.

وخلال سنوات الوفرة النفطية، كان من الممكن استثمار الإيرادات الكبيرة في بناء اقتصاد أكثر توازناً واستدامة، عبر دعم الصناعة والزراعة والطاقة البديلة والتكنولوجيا والقطاع الخاص، إلا أن الجزء الأكبر من الإنفاق اتجه نحو التوسع التشغيلي والاستهلاكي، وازدادت أعداد الوظائف الحكومية بصورة كبيرة، حتى أصبح الاقتصاد أكثر اعتماداً على الدولة، بدلاً من أن تكون الدولة داعمةً لاقتصاد منتج ومتعدد المصادر.

كما أن ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية أدت إلى محدودية الإيرادات البديلة، الأمر الذي جعل الموازنة العامة تواجه تحدياً دائماً

عند أي انخفاض في أسعار النفط أو اضطراب في عمليات التصدير. فالعراق اليوم لا يواجه فقط أزمة مؤقتة مرتبطة بالتوترات الإقليمية، بل يواجه اختباراً حقيقياً لقدرة النموذج الاقتصادي الحالي على الاستمرار في ظل عالم متقلب سياسياً واقتصادياً.

ومن هنا، فإن الأزمة الحالية يجب أن تُفهم باعتبارها إنذاراً اقتصادياً واضحاً، يؤكد أن استمرار الاعتماد شبه الكامل على النفط لم يعد خياراً آمناً، خصوصاً في منطقة تُعدّ من أكثر مناطق العالم تعرضاً للتوترات الجيوسياسية. فكل أزمة جديدة في المنطقة تعيد طرح السؤال ذاته: إلى متى سيبقى الاقتصاد العراقي معتمداً على مورد واحد ومسار تصدير واحد تقريباً؟

إن بناء اقتصاد قادر على الصمود لا يتحقق عبر الحلول المؤقتة أو المعالجات المالية السريعة فحسب، بل من خلال إعادة هيكلة حقيقية للاقتصاد الوطني، تبدأ بتقليل الاعتماد على النفط تدريجياً، وتعزيز القطاعات الإنتاجية، وخلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعاً واستقراراً، قادرة على حماية الدولة والمجتمع من التقلبات الخارجية والأزمات المفاجئة.

## ١٧. تأثير اضطرابات مضيق هرمز على التدفقات النفطية والاقتصاد العراقي

شكّلت التوترات الإقليمية الأخيرة، وما رافقها من اضطرابات متعلقة بحركة الملاحة في مضيق هرمز، صدمة اقتصادية مباشرة للعراق، وأعادت إلى الواجهة واحدة من أخطر نقاط الضعف في الاقتصاد العراقي، وهي الاعتماد شبه الكامل على مسار تصديري واحد لتمويل الدولة والاقتصاد معاً.

ويعلم الجميع، ولا يخفى على المختصين والمراقبين، أن العراق يُعد من أكثر الدول ارتباطاً بمضيق هرمز، إذ تمر عبره غالبية صادراته

النفطية القادمة من الموانئ الجنوبية، والتي تمثل العمود الفقري للإيرادات العامة. وتشير تقديرات وتقارير دولية إلى أن العراق كان يصدر ما يقارب 3.3 إلى 3.4 مليون برميل نفط يومياً عبر هذا المسار قبل تصاعد الأزمة الأخيرة، وهو ما يمثل أكثر من 90% من إجمالي صادراته النفطية.

ومع تصاعد التوترات وارتفاع المخاطر الأمنية في المنطقة، بدأت حركة التصدير تواجه اضطرابات حادة، فيما أشارت تقارير اقتصادية إلى أن صادرات العراق النفطية تعرضت لانخفاضات كبيرة وصلت في بعض الفترات إلى مستويات حرجة، الأمر الذي أدى إلى خسائر مالية ضخمة وضغط متزايد على المالية العامة للدولة.

وبحسب تقديرات اقتصادية منشورة، فإن العراق كان معرضاً لخسارة تتجاوز 300 مليون دولار يومياً نتيجة تعطل جزء كبير من الصادرات النفطية، أي ما يعادل أكثر من 6 مليارات دولار شهرياً في حال استمرار الاضطرابات لفترة طويلة. وهذه الأرقام لا تمثل فقط خسارة في بيع النفط، بل تعني تراجعاً مباشراً في التدفقات الدولارية الداخلة إلى البلاد، وهو ما ينعكس فوراً على قدرة الدولة في تمويل الرواتب والنفقات التشغيلية والمشاريع والاستحقاقات المالية المختلفة.

إن خطورة هذه الأزمة لا تكمن في الجانب النفطي وحده، بل في كون الاقتصاد العراقي بأكمله بات مرتبطاً بصورة مباشرة باستمرار التدفق اليومي للعائدات النفطية. فالدولة تعتمد على هذه الإيرادات في إدارة الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي الداخلي، بدءاً من الرواتب والرعاية الاجتماعية، وصولاً إلى حركة السوق المحلية وتمويل المشاريع والاستيراد واستقرار سعر الصرف.

كما كشفت الأزمة الحالية عن محدودية البدائل التصديرية المتاحة للعراق، إذ ما تزال خطوط التصدير البديلة غير قادرة على تعويض

الكميات الضخمة التي تمر عبر الخليج العربي. فرغم وجود خط كركوك – جيهان التركي، إلا أن طاقته التشغيلية الحالية تبقى محدودة مقارنة بحجم الصادرات الجنوبية، مما جعل الاقتصاد العراقي أمام ما يمكن وصفه بـ «نقطة اختناق اقتصادية» تعتمد على مسار واحد شديد الحساسية للتوترات الجيوسياسية.

وقد انعكست هذه التطورات بصورة نفسية واقتصادية سريعة على الأسواق، حيث ارتفعت المخاوف المتعلقة بالاستقرار النقدي، وازدادت حساسية السوق تجاه أي خبر يتعلق بحركة الملاحة أو أسعار النفط، وهو ما قد يؤدي في حال استمرار الأزمة إلى زيادة الطلب على الدولار، وتوسع السوق الموازي، وارتفاع معدلات القلق لدى المستثمرين والقطاع الخاص.

إن ما حدث خلال هذه الأزمة يجب ألا يُنظر إليه بوصفه ظرفاً طارئاً فقط، بل باعتباره إنذاراً اقتصادياً حقيقياً يؤكد ضرورة إعادة بناء الاستراتيجية الاقتصادية والنفطية للعراق، من خلال تنويع المنافذ التصديرية، وتقليل الاعتماد المفرط على النفط، وتعزيز القطاعات الإنتاجية القادرة على توفير مصادر دخل أكثر استقراراً واستدامة.

فالأزمات الجيوسياسية قد تتكرر بأشكال مختلفة، لكن الاقتصادات القوية هي تلك التي تمتلك القدرة على امتصاص الصدمات، لا الاقتصادات التي يتوقف استقرارها المالي على سلامة ممر بحري واحد.

## ٧. تضخم الإنفاق الحكومي والضغط على الاستقرار النقدي

لم تعد المشكلة الاقتصادية في العراق مرتبطة فقط بتقلبات أسعار النفط أو التوترات الإقليمية، بل أصبحت ترتبط بصورة مباشرة بطبيعة الإنفاق الحكومي المتضخم الذي تراكم خلال السنوات الماضية حتى

تحوّل إلى عبء ثقيل يستهلك الجزء الأكبر من موارد الدولة، ويقيّد قدرتها على بناء اقتصاد منتج ومستقر.

واليوم، تشير أغلب التقديرات والموازنات العامة إلى أن أكثر من 70% من الإنفاق الحكومي في العراق أصبح يذهب نحو النفقات التشغيلية، وفي مقدمتها الرواتب والتقاعد والرعاية الاجتماعية والدعم الحكومي، مقابل تراجع واضح في حجم الإنفاق الاستثماري والتنمية الحقيقية. وهذه النسبة تُعد من أخطر المؤشرات الاقتصادية، خصوصاً بالنسبة لدولة ما تزال بحاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية وتطوير الصناعة والزراعة والخدمات والتعليم والطاقة.

إن السؤال الذي يجب أن يُطرح بوضوح اليوم: كيف يمكن لدولة تسعى إلى التنمية أن تستهلك معظم مواردها في الإنفاق التشغيلي فقط؟ وكيف يمكن لاقتصاد يعتمد على النفط أن يستمر طويلاً إذا كانت أغلب الإيرادات تذهب نحو تغطية رواتب ونفقات ثابتة بدلاً من بناء مشاريع إنتاجية قادرة على خلق دخل مستدام؟

لقد تحولت الوظيفة الحكومية خلال السنوات الماضية من حاجة إدارية إلى وسيلة لامتنع البطالة والضغط الاجتماعية، حتى أصبحت الدولة المشغّل الأكبر في البلاد، بغض النظر عن الحاجة الفعلية أو مستوى الإنتاجية. ونتيجة لذلك، ظهرت ظاهرة «البطالة المقنعة» بصورة واسعة داخل العديد من المؤسسات، حيث تشير تقديرات اقتصادية إلى أن نسبة كبيرة من الوظائف الحكومية لا ترتبط بإنتاج حقيقي يتناسب مع حجم الإنفاق عليها.

ولو أردنا تبسيط الصورة اقتصادياً، فإن أي شركة في القطاع الخاص تمتلك عدداً كبيراً من الموظفين غير المنتجين ستواجه عاجلاً أم آجلاً أزمة مالية حقيقية. فالموظف غير المنتج لا يمثل تكلفة ثابتة فقط، بل يتحول مع الوقت إلى عبء يستهلك موارد المؤسسة دون أن

يضيف قيمة حقيقية إلى الإنتاج أو الإيرادات. فكيف إذا كانت هذه الحالة موجودة على مستوى دولة كاملة تعتمد بشكل شبه كلي على مورد متقلب مثل النفط؟

إن الواقع الاقتصادي الحالي يشير بوضوح إلى أن العراق بات يبيع الجزء الأكبر من نفطه لتغطية الرواتب والنفقات التشغيلية، لا لبناء اقتصاد متنوع أو تنفيذ مشاريع تنمية مستدامة. وفي الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية والطاقة والصناعة والتعليم والتكنولوجيا، ما تزال الأولوية المالية تذهب نحو تغطية الالتزامات التشغيلية المتزايدة عاماً بعد آخر.

وما يزيد من خطورة هذا الوضع أن الخطط التنموية والإصلاحية غالباً ما بقيت ضمن إطار الطروحات النظرية والخطابات السياسية، دون وجود تطبيق حقيقي ومستمر قادر على تغيير بنية الاقتصاد بصورة تدريجية. ولهذا، أصبحت كل حكومة جديدة تصل إلى السلطة محملة بأعباء الحكومات السابقة، من ديون والتزامات ورواتب ومشاريع متوقفة وضغوط اجتماعية واقتصادية متراكمة، الأمر الذي يقلل من قدرتها على المناورة واتخاذ قرارات إصلاحية جذرية.

إن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الموظف العراقي نفسه، ولا في حق المواطن بالحصول على فرصة عمل كريمة، بل في غياب النموذج الاقتصادي القادر على خلق فرص عمل منتجة خارج إطار الدولة. فالدولة لا يمكن أن تبقى المشغّل الوحيد للمجتمع إلى ما لا نهاية، خصوصاً في ظل النمو السكاني المتسارع وازدياد أعداد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً.

ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة رسم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، عبر الانتقال التدريجي من اقتصاد يعتمد على التوظيف الحكومي إلى اقتصاد يقوده الإنتاج والاستثمار والمشاريع

الخاصة. فالقطاع الخاص اليوم لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ضرورة اقتصادية حقيقية لإنقاذ سوق العمل وتقليل الضغط على المالية العامة واستيعاب الطاقات الشبابية المتزايدة.

إن بناء قطاع خاص قوي لا يعني انسحاب الدولة من مسؤولياتها، بل يعني تحويلها من «مشغل مباشر» إلى «منظم وداعم ومحفز» للاقتصاد، من خلال توفير البيئة القانونية والاستثمارية والبنية التحتية التي تسمح بنمو المشاريع والإنتاج وفرص العمل الحقيقية.

وفي ظل الأزمات الحالية، فإن أي تأخير في إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي، وتقليل الهدر، وتحفيز القطاع الخاص، سيجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات المستقبلية، خصوصاً مع استمرار الاعتماد الكبير على النفط كمصدر شبه وحيد للإيرادات. ولهذا، فإن الإصلاح الاقتصادي اليوم لم يعد ترفاً سياسياً أو خياراً مؤجلاً، بل أصبح ضرورة وجودية لضمان الاستقرار المالي والاجتماعي للدولة خلال السنوات القادمة.

## ٧. الضغط على الاستقرار النقدي وسوق الصرف

إن أخطر ما تواجهه الاقتصادات الريفية في أوقات الأزمات لا يتمثل فقط في انخفاض الإيرادات، بل في اهتزاز الثقة النقدية داخل السوق. فالدينار العراقي اليوم لا يتحرك بمعزل عن النفط، كما أن السوق المحلية لا تنفصل نفسياً واقتصادياً عن التطورات السياسية والإقليمية المحيطة بالبلاد. ولهذا، فإن أي اضطراب سياسي أو تأخير في اتخاذ القرار الحكومي يتحول بسرعة إلى ضغط مباشر على سوق الصرف وحركة الدولار داخل العراق.

وخلال الفترة الأخيرة، أدى تأخر تشكيل الحكومة إلى تصاعد حالة عدم اليقين داخل الأسواق، خصوصاً مع تزايد الحديث عن احتمالية تشديد

القيود على تدفقات الدولار إلى العراق، الأمر الذي دفع شريحة واسعة من المتعاملين والتجار والمضاربين إلى زيادة الطلب على الدولار خوفاً من ارتفاعات مستقبلية في سعر الصرف. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على السوق الموازي الذي شهد تقلبات سريعة مدفوعة بعوامل نفسية أكثر من كونها مرتبطة بحركة اقتصادية حقيقية.

كما أن الإشارات المتعلقة بإمكانية تقليص أو تشديد الإمدادات الدولارية لحين استقرار المشهد السياسي وتشكيل الحكومة الجديدة، ساهمت في رفع مستوى القلق داخل السوق، لأن الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على التدفقات الدولارية القادمة من عائدات النفط ومن آلية التحويلات الخارجية المرتبطة بالنظام المالي العالمي. وفي الاقتصادات الحساسة، فإن مجرد التلميح إلى احتمالية تقييد الدولار يكون كافياً لإثارة موجة طلب واسعة داخل السوق.

إلا أن حالة القلق هذه بدأت بالانخفاض نسبياً بعد تكليف رئيس الوزراء وعودة الحديث عن استقرار المشهد السياسي، الأمر الذي ساهم في تصحيح جزء من أسعار السوق الموازي وعودة شيء من التوازن النسبي إلى حركة الصرف. لكن هذا التصحيح لا يعني انتهاء الأزمة أو استعادة الثقة بصورة كاملة، لأن السوق ما تزال تتحرك بحذر شديد نتيجة استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والإقليمي.

كما أن اضطرابات المنطقة وإغلاق مضيق هرمز أو تعطل جزء من حركة الملاحة أثرت بصورة مباشرة على النشاط التجاري والاستيراد وحركة السفر، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبي في حجم الطلب الحقيقي على الدولار المرتبط بالتجارة والسفر والتحويلات الاعتيادية. ولهذا، فإن جزءاً من الطلب الحالي داخل السوق لا يرتبط بنشاط اقتصادي حقيقي بقدر ما يرتبط بالمضاربة ومحاولات الاستفادة من الفارق بين

## السعر الرسمي والسوق الموازي.

وقد أصبحت المضاربة على العملة خلال الأزمات واحدة من أبرز الظواهر التي تستنزف الاستقرار النقدي، حيث يسعى بعض المتعاملين إلى تحقيق أرباح سريعة من فروقات الأسعار بدلاً من توجيه السيولة نحو النشاط الاقتصادي والإنتاجي الحقيقي. وهذه الظاهرة لا تمثل مجرد مشكلة مالية مؤقتة، بل تؤثر بصورة مباشرة على ثقة المواطن بالسوق، وتزيد من حالة القلق تجاه مستقبل الدينار والاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

ومن هنا، تبرز أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي في إدارة المرحلة الحالية بحذر ومرونة، ليس فقط من خلال ضخ الدولار أو السيطرة على السوق، بل عبر الحفاظ على الثقة النقدية ومنع تحوّل القلق النفسي إلى أزمة مالية واسعة. فالأزمات النقدية غالباً ما تبدأ بفقدان الثقة قبل أن تبدأ بنقص السيولة، وحين يشعر المواطن أو التاجر بأن المستقبل غير واضح، فإنه يتجه بصورة تلقائية إلى حماية أمواله عبر اكتناز الدولار أو تقليل النشاط الاقتصادي.

كما أن استمرار الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي يخلق بيئة خصبة للمضاربة والتهرب واستنزاف الموارد، وهو ما يتطلب إصلاحات نقدية ومصرفية أكثر عمقاً، تضمن توجيه الدولار نحو التجارة الحقيقية والاستيراد الفعلي بدلاً من بقائه أداة لتحقيق أرباح سريعة داخل السوق الموازي.

إن الاستقرار النقدي في العراق لم يعد مرتبطاً فقط بحجم الاحتياطي النقدي أو قدرة البنك المركزي على التدخل، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بقدرة الدولة على بناء الثقة السياسية والاقتصادية، وتقديم رؤية واضحة للأسواق والمواطنين والمستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والسياسة المالية خلال المرحلة القادمة.

ولهذا، فإن حماية الدينار العراقي اليوم لا تتطلب إجراءات نقدية فقط، بل تحتاج إلى استقرار سياسي، وإصلاح اقتصادي، وخطاب حكومي واضح، لأن قوة العملة في النهاية لا تُبنى بالأرقام وحدها، بل تُبنى بثقة الناس بمستقبل دولتهم واقتصادهم.

## ٧.٧ خارطة الإصلاح النقدي والمالي المقترحة

إن تشخيص الأزمات الاقتصادية دون تقديم حلول واقعية وقابلة للتطبيق لا يكفي لبناء مرحلة أكثر استقراراً، خصوصاً في ظل الظروف الحساسة التي يمر بها العراق اليوم. فالتحديات الحالية، رغم خطورتها، ما تزال قابلة للاحتواء إذا ما تم التعامل معها بعقلية اقتصادية طويلة الأمد، بعيدة عن الحلول المؤقتة وردود الأفعال الآتية.

لقد كشفت الأزمة الأخيرة بوضوح حجم الاختلالات المتراكمة داخل الاقتصاد العراقي، سواء فيما يتعلق بالاعتماد المفرط على النفط، أو تضخم الإنفاق التشغيلي، أو هشاشة سوق الصرف، أو ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية. كما أثبتت أن استمرار إدارة الاقتصاد بنفس الأدوات التقليدية سيجعل الدولة أكثر عرضة للصدمات مستقبلاً، خصوصاً في بيئة إقليمية ودولية شديدة التقلب.

ومن هنا، فإن المرحلة الحالية تتطلب الانتقال من سياسة «إدارة الأزمة» إلى سياسة «الإصلاح التدريجي المنظم»، عبر مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية والإدارية القادرة على حماية الاستقرار الاقتصادي من جهة، ووضع أسس حقيقية لاقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة من جهة أخرى.

ولا تعني الإصلاحات المطلوبة فرض إجراءات قاسية أو تحميل المواطن أعباءً إضافية، بل تهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية، وتقليل الهدر، وتحسين كفاءة الإنفاق، وخلق

بيئة تسمح للقطاع الخاص والإنتاج المحلي بلعب دور أكبر في دعم الاقتصاد الوطني.

## أولاً: إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي

تُعد إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي واحدة من أهم الخطوات الإصلاحية المطلوبة خلال المرحلة المقبلة، ليس بسبب انخفاض الإيرادات النفطية فقط، بل لأن طبيعة الإنفاق الحالية لم تعد قادرة على مواكبة التحديات الاقتصادية المتزايدة.

فاستمرار توجيه الجزء الأكبر من الموازنة نحو النفقات التشغيلية، مقابل تراجع الإنفاق الاستثماري والإنتاجي، خلق حالة من الاختلال المالي المزمع، أصبحت معها الدولة تعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية لتغطية الالتزامات اليومية، بدلاً من توجيه الموارد نحو بناء اقتصاد منتج قادر على خلق مصادر دخل مستدامة.

إن الإصلاح المطلوب لا يعني تقليل الرواتب أو الإضرار بالطبقات المحدودة الدخل، بل يعني مراجعة بنية الإنفاق نفسها، وتقليل الهدر المالي والإداري، وإعادة تقييم الأولويات الحكومية بصورة أكثر واقعية وكفاءة. فالكثير من النفقات الثانوية والاستهلاكية يمكن إعادة تنظيمها دون التأثير على الخدمات الأساسية أو الاستقرار الاجتماعي.

كما أن المرحلة الحالية تتطلب إعادة النظر بسياسات التوسع الوظيفي غير المدروس، والعمل على تحويل جزء من الإنفاق نحو المشاريع الإنتاجية والبنى التحتية والقطاعات القادرة على خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة. فالدولة التي تنفق أغلب مواردها على التشغيل فقط ستبقى عاجزة عن تحقيق تنمية طويلة الأمد مهما ارتفعت أسعار النفط.

ومن الضروري أيضاً اعتماد مبدأ «كفاءة الإنفاق» بدلاً من «حجم الإنفاق»، بحيث يتم قياس نجاح المؤسسات الحكومية بمستوى الإنتاج والخدمة والنتائج الفعلية، لا بعدد الموظفين أو حجم المخصصات المالية فقط. فالاقتصادات الحديثة لا تُبنى بكثرة الإنفاق وحدها، بل بقدرة هذا الإنفاق على خلق قيمة اقتصادية حقيقية.

كما يمكن للحكومة خلال المرحلة المقبلة أن تتجه نحو إصلاح تدريجي ومتوازن يشمل:

- مراجعة العقود والمصروفات غير الضرورية.
- تقليل الهدر الإداري والمالي.
- إيقاف التوسع العشوائي في التوظيف.
- زيادة الاعتماد على الأنظمة الرقمية والحوكمة الإلكترونية.
- توجيه جزء أكبر من الموازنة نحو المشاريع الإنتاجية والاستراتيجية.

إن إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي لم تعد خياراً اقتصادياً مؤجلاً، بل أصبحت ضرورة لحماية الاستقرار المالي والنقدي للدولة، وضمان قدرة الحكومة على مواجهة الأزمات المستقبلية دون الدخول في ضغوط مالية متكررة مع كل أزمة نفطية أو سياسية جديدة.

### **ثانياً: دعم القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية حقيقية**

إن الحديث عن دعم القطاع الخاص في العراق لم يعد مجرد شعار اقتصادي يُكرر في المؤتمرات والخطط الحكومية، بل أصبح ضرورة حقيقية لإنقاذ الاقتصاد من حالة الاعتماد شبه الكامل على النفط والتوظيف الحكومي. إلا أن بناء قطاع خاص قوي لا يتحقق فقط عبر

إطلاق القروض أو الإعلان عن المبادرات، بل يحتاج قبل كل شيء إلى بيئة استثمارية يشعر فيها المستثمر المحلي والأجنبي بأن الدولة شريك في نجاح مشروعه، لا عبئاً إضافياً عليه.

فاليوم، يواجه المستثمر في العراق سلسلة طويلة من التعقيدات الإدارية والروتينية التي تجعل الكثير من المشاريع تتعثر قبل أن تبدأ أصلاً. فبدل أن تكون المؤسسات الحكومية بوابات لدعم الاستثمار، تحولت في كثير من الأحيان إلى حلقات معقدة من الإجراءات والموافقات والمراجعات التي تستهلك وقت المستثمر وطاقته ورأس ماله.

إن المستثمر الحقيقي لا يبحث فقط عن التمويل، بل يبحث عن وضوح واستقرار وسهولة في الإجراءات. فمن غير المنطقي أن يدخل المستثمر إلى البلد وهو يواجه منذ اللحظة الأولى في المطار أسئلة وتعقيدات وإجراءات غير واضحة تجعله يشعر بأن الاستثمار مغامرة غير مضمونة. فالاستثمار الناجح يبدأ من «الانطباع الأول»، والدول التي نجحت اقتصادياً لم تنجح لأنها تمتلك المال فقط، بل لأنها جعلت المستثمر يشعر بأن الدولة ترحب به وتحمي مشروعه وتساعد على النجاح.

كما أن الكثير من أصحاب المشاريع داخل العراق يواجهون ضغوطاً يومية من تعدد الجهات الرقابية والإدارية، حيث يجد المستثمر نفسه محاصراً بين الموافقات والإجراءات والمتابعات من جهات متعددة، مثل البلديات والدفاع المدني والضريبة والأمانة والدوائر التنظيمية الأخرى، الأمر الذي يخلق بيئة طاردة للاستثمار بدل أن تكون جاذبة له. والمشكلة لا تكمن في وجود الرقابة بحد ذاتها، بل في غياب التنظيم الواضح، وتداخل الصلاحيات، وتحول بعض الإجراءات إلى مصدر ضغط وابتزاز يرهق صاحب المشروع ويجعله يفكر بالانسحاب بدل التوسع.

ومن هنا، فإن الإصلاح الحقيقي يتطلب الانتقال من «عقلية التعقيد» إلى «عقلية تسهيل الأعمال»، عبر بناء مؤسسات تتعامل مع المستثمر بوصفه عنصراً أساسياً في بناء الاقتصاد الوطني، لا مجرد جهة تحتاج إلى المزيد من الموافقات والروتين.

كما أن القطاع المصرفي الخاص يجب أن يلعب دوراً أكبر في دعم الاقتصاد الحقيقي بدل الاكتفاء بالنشاطات التقليدية قصيرة الأمد. فالمشاريع لا تنجح بسبب القروض وحدها، بل بسبب التمويل الذكي المرتبط بالمتابعة والإنتاج. إذ إن جزءاً كبيراً من مشاكل التمويل السابقة كان ناتجاً عن منح القروض دون وجود رقابة حقيقية أو متابعة ميدانية لكيفية استخدام الأموال، مما أدى في بعض الحالات إلى توجيه القروض نحو الاستهلاك الشخصي بدل الاستثمار والإنتاج.

ولهذا، فإن المرحلة الحالية تحتاج إلى نموذج تمويلي أكثر احترافية، يقوم على:

- تمويل المشاريع وفق نسب الإنجاز الفعلية.
- المتابعة الدورية للمشاريع الممولة.
- تقديم الاستشارات والدعم الإداري للمستثمرين.
- ربط التمويل بالإنتاج والتشغيل الحقيقي.
- تقديم ضمانات معقولة تشجع المستثمر الجاد بدل تعقيده بشروط شبه مستحيلة.

إن المستثمر لا يرفض الرقابة، لكنه يرفض أن يتحول المشروع إلى رحلة طويلة من المعاملات والتأجيل والضغوط اليومية التي تقتل الحماس وتستهلك رأس المال قبل الوصول إلى مرحلة الإنتاج.

كما أن سوق العمل العراقي يحتاج هو الآخر إلى إعادة تنظيم بصورة أكثر تنافسية ومرونة. فخلق بيئة عمل منتجة يتطلب وجود منافسة حقيقية تدفع نحو تطوير المهارات ورفع الإنتاجية، سواء من خلال تدريب الكوادر المحلية أو تنظيم استقطاب العمالة الأجنبية وفق احتياجات السوق الفعلية وشروط واضحة تضمن نقل الخبرات وتحفيز العامل المحلي على التطور والمنافسة.

وفي السياق ذاته، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير عمل دائرة مسجل الشركات وتحويلها من جهة إدارية معقدة إلى مؤسسة خدمية مرنة تساعد على تأسيس الأعمال بسرعة ووضوح وشفافية. فنجاح أي اقتصاد حديث يبدأ من سهولة تأسيس المشروع، لا من كثرة المعاملات والأختام والإجراءات الطويلة التي تجعل الكثير من المستثمرين يعيدون التفكير قبل بدء أي نشاط اقتصادي.

إن العراق لا يعاني من نقص الفرص أو الموارد، بل يعاني من بيئة اقتصادية ما تزال بحاجة إلى إعادة تنظيم وبناء ثقة حقيقية مع المستثمر المحلي والأجنبي. فحين يشعر المستثمر أن الدولة تساعد على النجاح، وتوفر له الحماية والوضوح والمرونة، فإن رؤوس الأموال ستتحول من حالة التردد والخوف إلى حالة إنتاج واستثمار وتشغيل حقيقية قادرة على تحريك الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط بصورة تدريجية ومستدامة.

### **ثالثاً: حماية الاستقرار النقدي وتعزيز الثقة بالدينار العراقي**

إن الاستقرار النقدي لا يُقاس فقط بثبات سعر الصرف أو حجم الاحتياطي النقدي، بل يُقاس قبل كل شيء بمستوى الثقة التي يشعر بها المواطن والمستثمر والتاجر تجاه العملة المحلية والسياسة الاقتصادية للدولة. فحين تهتز الثقة، تبدأ الأسواق بالتحرك على

أساس الخوف والتوقعات، لا على أساس الأرقام والحقائق فقط.

وخلال الأزمات الأخيرة، أثبتت السوق العراقية أن العامل النفسي يلعب دوراً بالغ الخطورة في تحريك الطلب على الدولار وأسعار الصرف. فمجرد انتشار أخبار تتعلق بالتوترات الإقليمية أو تأخر تشكيل الحكومة أو احتمالية انخفاض تدفقات الدولار، كان كافياً لخلق موجات طلب واسعة داخل السوق، حتى في الفترات التي لم يكن فيها نقص حقيقي في السيولة الدولارية.

وهنا تكمن خطورة الاقتصادات الربعية الحساسة، إذ يتحول الدولار فيها من أداة للتجارة والاستيراد إلى «ملاذ نفسي» يلجأ إليه المواطن والتاجر عند أي شعور بعدم الاستقرار. ولذلك، فإن حماية الدينار العراقي لا يمكن أن تعتمد فقط على ضخ الدولار في السوق أو التدخل المؤقت، لأن المشكلة الحقيقية ترتبط ببناء الثقة الاقتصادية طويلة الأمد.

كما أن استمرار الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي خلق بيئة مناسبة للمضاربة والتهرب وتحقيق الأرباح السريعة على حساب الاستقرار النقدي. فكلما اتسعت هذه الفجوة، ازدادت عمليات الاستفادة غير المشروعة من فرق السعر، وتحولت بعض النشاطات الاقتصادية من الإنتاج والتجارة الحقيقية إلى المضاربة على العملة فقط.

ومن هنا، فإن المرحلة الحالية تتطلب إصلاحات نقدية أكثر عمقاً وهدوءاً، تقوم على تحقيق التوازن بين حماية الاحتياطي النقدي، وضمان استمرار التجارة والاستيراد الحقيقي، وتقليل المضاربة داخل السوق الموازي.

كما ينبغي أن تعمل السياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة على توجيه الدولار نحو النشاط الاقتصادي الحقيقي فقط، عبر تشديد الرقابة على التحويلات الوهمية والعمليات غير الإنتاجية، مع تسهيل الإجراءات أمام التجار والمستوردين الحقيقيين الذين يشكلون العمود الفقري لحركة السوق.

وفي الوقت نفسه، تبرز الحاجة إلى تعزيز الثقة بالدينار العراقي من خلال توسيع استخدام الأنظمة المصرفية والدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد المفرط على النقد الورقي، إضافة إلى تشجيع أدوات الادخار والاستثمار بالدينار بدل بقاء السوق معتمدة نفسياً بالكامل على الدولار.

كما أن تطوير القطاع المصرفي يمثل جزءاً أساسياً من حماية الاستقرار النقدي، إذ لا يمكن بناء اقتصاد حديث في ظل ضعف الثقة بالمصارف أو محدودية الخدمات المالية. فالمصارف يجب أن تتحول من مجرد أدوات للتحويل والسحب إلى مؤسسات تمويل وتنمية واستثمار تدعم المشاريع والإنتاج والادخار داخل الاقتصاد المحلي.

ومن المهم أيضاً أن تترافق الإجراءات النقدية مع خطاب حكومي واضح وشفاف يطمئن الأسواق والمواطنين، لأن جزءاً كبيراً من التقلبات النقدية في العراق يرتبط بالشائعات وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية. فحين تغيب المعلومة الرسمية الواضحة، تملأ الشائعات الفراغ، ويتحول الخوف إلى محرك رئيسي للسوق.

إن قوة العملة الوطنية لا تُبنى بالقوة الإدارية وحدها، بل تُبنى عبر اقتصاد منتج، وقطاع خاص نشط، وثقة مستقرة بين الدولة والسوق والمجتمع. ولهذا، فإن حماية الدينار العراقي خلال المرحلة المقبلة تتطلب إصلاحاً اقتصادياً متكاملاً، لا مجرد إجراءات نقدية مؤقتة تُستخدم لاحتواء الأزمات قصيرة الأمد.

وفي ظل التحديات الإقليمية الحالية، فإن الحفاظ على الاستقرار النقدي يجب أن يُعامل بوصفه جزءاً من الأمن الاقتصادي الوطني، لأن أي اضطراب طويل في الثقة النقدية سينعكس بصورة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي والاستثماري ومستقبل التنمية في البلاد.

## VIII. الخاتمة: التنوع الاقتصادي – الطريق الحقيقي للاستقرار

وأخيراً، يعلم الجميع أن التنوع الاقتصادي لم يعد مجرد خيار تنموي بالنسبة للعراق، بل أصبح الحل الحقيقي لضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي والاجتماعي خلال السنوات القادمة. فالأزمات الأخيرة أثبتت بوضوح أن الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات والتقلبات الخارجية، مهما ارتفعت أسعار النفط أو ازدادت الإيرادات المؤقتة.

ولهذا، فإن العراق اليوم بحاجة إلى أن يحدو حذو العديد من الاقتصادات النفطية التي نجحت في الخروج تدريجياً من حالة الريعية، وتحولت إلى اقتصادات تمتلك قطاعات صناعية وزراعية وسياحية وخدمية قادرة على خلق مصادر دخل متعددة وأكثر استدامة. فهذه الدول لم تتخلّ عن النفط، لكنها استخدمت عائداته لبناء اقتصاد متنوع يقلل من هشاشتها أمام الأزمات العالمية.

وفي الحقيقة، يمتلك العراق مقومات اقتصادية قد تجعل فرص نجاحه في التنوع الاقتصادي أكبر من كثير من الدول الأخرى، إذا ما تم استثمار هذه الموارد بصورة صحيحة ومدروسة. فالموقع الجغرافي الاستراتيجي للعراق يمنحه فرصة كبيرة ليكون مركزاً مهماً للنقل والترانزيت والتجارة الإقليمية، خصوصاً مع تطور مشاريع الطرق والموانئ والمطارات والخطوط الجوية.

كما أن ازدياد حركة السفر خلال السنوات الأخيرة، والازدحام الذي تشهده المطارات العراقية، يعكس حجم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها قطاع النقل والطيران والسياحة في العراق. فاليوم، لم يعد العراق مجرد بلد نفطي، بل أصبح وجهة يقصدها الكثير من الزائرين من مختلف دول العالم، سواء للسياحة الدينية أو للتعرف على حضارة

بلاد الرافدين والإرث التاريخي العريق الذي يمتلكه العراق.

ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي تلعبه السياحة الدينية، والتي تُعد اليوم العمود الفقري لحركة السفر والسياحة داخل العراق. فملايين الزائرين يدخلون العراق سنوياً، وهذه الأعداد تمثل فرصة اقتصادية ضخمة إذا ما تم استثمارها بصورة صحيحة عبر تطوير الفنادق والمطارات والنقل الداخلي والخدمات والأسواق والبنية التحتية المرتبطة بالسياحة.

ومن الناحية العملية، فإن أي مشروع اقتصادي يحتاج قبل كل شيء إلى وجود «الزبون»، والعراق يمتلك هذه الميزة بالفعل من خلال التدفق المستمر للزائرين والسياح، الأمر الذي يجعل الاستثمار في القطاع السياحي من أكثر القطاعات القادرة على خلق فرص عمل وتحقيق دخل إضافي مستدام للدولة والقطاع الخاص معاً.

كما أن الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق تمنحه ميزة تنافسية واضحة في العديد من الصناعات، فضلاً عن امتلاكه مساحات زراعية واسعة وموارد مائية مهمة بوجود نهري دجلة والفرات والأراضي الخصبة، وهي عناصر قادرة على إعادة بناء قطاع زراعي قوي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

لكن كل هذه الفرص والإمكانات لن تتحول إلى نتائج حقيقية دون وجود تخطيط اقتصادي واضح، وتنفيذ فعلي، ومتابعة ورقابة مستمرة تضمن تحويل الخطط إلى مشاريع منتجة على أرض الواقع. فالمشكلة في العراق لم تكن يوماً في قلة الموارد، بل في كيفية إدارتها واستثمارها بالشكل الصحيح.

إن العراق اليوم يمتلك فرصة حقيقية لإعادة بناء اقتصاده بصورة أكثر تنوعاً واستقراراً، وربما تكون هذه الأزمة الحالية، رغم صعوبتها، نقطة تحوّل تدفع نحو مراجعة اقتصادية شاملة تضع البلاد على طريق أكثر استدامة وازدهاراً خلال المرحلة المقبلة. فالدول لا تنهض بمواردها فقط، بل برؤيتها وقدرتها على تحويل الأزمات إلى فرص لبناء مستقبل أقوى وأكثر استقراراً.

لكن كل هذه الفرص والإمكانات، مهما كانت كبيرة، لن تتحول إلى نتائج حقيقية ما لم تُدار بعقلية اقتصادية احترافية تمتلك رؤية واضحة وقرارات ثابتة وخططاً قابلة للتنفيذ والمتابعة. فالتنوع الاقتصادي لا يتحقق عبر الشعارات أو المؤتمرات أو إطلاق المبادرات المؤقتة، بل يحتاج إلى إدارة اقتصادية تمتلك القدرة على التخطيط المسبق، وقياس الأثر، والمتابعة المستمرة، وتصحيح الأخطاء قبل تفاقمها.

إن أحد أهم أسباب تعثر الكثير من المشاريع والخطط الاقتصادية السابقة في العراق لم يكن نقص الأموال أو الموارد، بل غياب الإدارة الاقتصادية المنظمة، وضعف المتابعة والرقابة، وتحول بعض المشاريع إلى إنفاق عشوائي يفتقر إلى الدراسة والجدوى والاستدامة. ولهذا، بقيت العديد من الخطط التنموية مجرد عناوين تُعاد مع كل حكومة دون نتائج ملموسة يشعر بها المواطن أو يراها السوق.

فالاقتصاد لا يُدار بردود الأفعال، ولا يمكن بناء تنمية حقيقية عبر قرارات مؤقتة وغير مدروسة. بل إن أي مشروع تنموي يحتاج إلى:

- دراسة واقعية قبل التنفيذ.
- أهداف واضحة قابلة للقياس.
- رقابة حقيقية على الإنفاق والإنجاز.

- متابعة دورية لقياس النتائج والأثر الاقتصادي.
  - محاسبة واضحة عند الفشل أو التقصير.
  - استمرارية في التنفيذ بعيداً عن التغييرات السياسية المتكررة.
- كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب وجود مؤسسات مستقرة قادرة على العمل وفق رؤية طويلة الأمد، لا وفق المعالجات الوقتية أو الضغوط السياسية والانتخابية. فالدول التي نجحت في التحول من الاقتصادات الريعية إلى الاقتصادات المتنوعة لم تحقق ذلك خلال سنة أو سنتين، بل عبر خطط اقتصادية استمرت لسنوات طويلة مع التزام حكومي واضح بالتنفيذ والمتابعة والتقييم المستمر.
- ومن هنا، فإن العراق اليوم لا يحتاج فقط إلى الموارد أو المشاريع، بل يحتاج قبل كل شيء إلى إدارة اقتصادية تمتلك الجرأة على اتخاذ القرار الصحيح، والقدرة على تنفيذ الخطط، والإرادة الحقيقية في محاربة الهدر والفساد والعشوائية التي استنزفت فرص التنمية لعقود طويلة.
- فالتنويع الاقتصادي ليس مشروعاً مؤقتاً، بل مشروع دولة ومستقبل، وأي محاولة لتنفيذه دون تخطيط حقيقي ورقابة فعالة وقياس مستمر للأثر ستتحوّل إلى تجربة أخرى تُضاف إلى قائمة المحاولات غير المكتملة التي استنزفت الوقت والمال دون أن تغيّر الواقع الاقتصادي بصورة حقيقية.



# لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

---

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

---